

زكاة

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

القرار رقم (IZ-2021-824)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-15106)

المفاتيح:

ربط زكوي - ربط تقديرى - محاسبة المكلف حسب مبيعاته بضريبة القيمة المضافة
- محاسبة المكلف تقديرياً - الفئات التي تخضع لقواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ - أجبت الهيئة بأن الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعى خلاف ذلك إثبات صحة دعواه، وأنها قامت بمحاسبة المكلف حسب مبيعاته بضريبة القيمة المضافة، وعليه فإن الهيئة مارست صلاحيتها الممنوحة لها بمحاسبة المكلف تقديرياً وفق ما يتم التوصل إليه من معلومات وبيانات يحق للهيئة وفق الصلاحيات الممنوحة لها نظاماً بالرجوع إليها لتتمكن من حساب الوعاء الزكوي - ثبت للدائرة أن المدعي من الفئات التي تخضع لقواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى - مؤدى ذلك: رفض اعتراف المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب الفقرة (٣) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ.

المستند:

- الفقرة (٣) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق: ١١/٠٧/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، المنصوص عليها في المادة رقم: (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (١١) وتاريخ:

١٤٢٥/٠١/١٠هـ، وتعديلاته، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم: ٦٤٧٤ (٦٤٧٤) وتاريخ: ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ.

وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ: ٢٠٠٥/١٠/٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي ... (هوية وطنية رقم: ...)، بصفته مالك مؤسسة ... بموجب سجل تجاري رقم: (...), تقدم باعتراضه على الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ويطالب بمحاسبته بناءً على حساباته النظامية.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ أجابت: «الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعى خلاف ذلك إثبات صحة دعواه. وتفيد الهيئة بأن قرارها جاء متوافقاً مع المواد (الثالثة) و (والرابعة) من قواعد حساب زكاة مكفي التقديرى الصادرة بقرار معالى وزير المالية رقم: ٨٥٢/٢٨/١٤٤١هـ، حيث قامت الهيئة بمحاسبة المكلف حسب مبيعاته بضريبة القيمة المضافة والبالغة (٤٠,٨٤٦,٦٣١) ريال، وعليه فإن الهيئة مارست صلاحيتها الممنوحة لها بموجب ذلك والتي تخولها بمحاسبة المكلف تقديرياً وفق ما يتم التوصل إليه من معلومات وبيانات يدقق للهيئة وفق الصلاحيات الممنوحة لها نظاماً بالرجوع إليها لتتمكن من حساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة، وذلك إما من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال الرجوع بشكل مباشر ومستمر لأي معلومات لها طلة مباشرة بالمكلف يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث تبين حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها، وبالإمكان تزويد اللجنة الموقرة بالمستندات التي تدعم ذلك حال طلبها. وعليه تؤكد الهيئة أن قرارها محل الدعوى مبنياً على أساس نظامية صحيحة منصوص عليها في دينياته وعلى المدعي إثبات عدم صحة القرار».

وفي يوم الأحد الموافق: ٢٠٢١/٠٧/١١م افتتحت الجلسة السابعة مساءً، حضرها/ ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بصفته وكيلًا عن المدعي بموجب وكالة رقم: (...) وتاريخ: ١٤٤٢/١١/١٣هـ، وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم: ...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ١٤٤٢/٠٤/٦هـ، وبسؤال طرفي الدعوى عما يودان إضافته، اكتفيا بما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة وذلك تمهيداً لإصدار القرار فيها .

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم: ٥٧٧/٢٨/١٧ (٥٧٧) وتاريخ: ١٤٣٦/٠٣/١٣هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢)

بتاريخ: ١٤٣٨/٦/٠٦هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (١٠١) وتاريخ: ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (١٥٣٥) وتاريخ: ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢٦هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المُدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث قدّمت الدعوى من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، مما يتبع معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، حيث يعرض على إجراء المدعى عليها المتمثل في الربط الزكوي التقديرى، بينما دفعت المدعى عليها بأنها حاسبت المدعى بناءً على إقراراته في ضريبة القيمة المضافة، واستناداً على الفقرة رقم: (٣) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٢/١٤٤١هـ والتي نصت على أنه: «يفدر وعاء الزكاة للمكلف الخاضع لهذه القواعد بتحديد رأس مال يتناسب مع حجم نشاط المكلف وفقاً للمعادلة الآتية: (المبيعات/٨) + (المبيعات × ١٥٪)» وبما لا يقل عن رأس المال الوارد في السجل التجاري أو التراخيص اللازمة للنشاط أو أي مستندات أخرى يمكن للهيئة عن طريقها تحديد رأس المال». بناءً على ما تقدّم، وحيث إن المدعى من الفئات التي تخضع لقواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى، وحيث إن المدعى عليها قامت بتطبيق المعادلة أعلاه على المبيعات المصرح عنها في إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة من المدعى، الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة رفض اعتراف المدعى.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: رفض اعتراف المدعى / ... (هوية وطنية رقم: ...)، على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، حول الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (ثلاثون) يوماً موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي لل تاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.